تاريخ العلوم
المجلة العربية المتخصصة في تاريخ العلوم والدراسات والأبحاث الإيبستمولوجية

دور العمل الجمعوي في تفعيل المواطنة لدى الأفراد

إسماعيل مهوبي
قسم العلوم الاجتماعية كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة تبسه
smailmihoubi3416@gmail.com
نور الهدى مراح
قسم العلوم الاجتماعية كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة تبسه
nournounou1212@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2018-01-12 تاريخ القبول : 2018-05-28

ملخص:

سنحاول خلال هاته الورقة البحثية تقديم تصور مستفيض لأدوار العمل الجمعوي باعتباره واحدا من الآليات المعترف بها كفاعل وشريك في تفعيل قضايا المجتمعات لاسيما مجتمعات العالم الثالث التي ننتمي إليها وذلك بربط فكرة تفعيل المواطنة بطبيعة أنشطة الجمعيات ضمن المجتمع المدني الذي يحتويها.

الكلمات المفتاحية:

المواطنة؛ المجتمع المدني؛ الجمعية.

Abstract:

In this paper, we will attempt to present a broad understanding of the roles of the collective action as one of the recognized mechanisms as an actor and partner in activating the issues of societies, especially our third world communities, by linking the idea of activating citizenship with the nature of the activities of associations within the civil society that it contains.

مقدمـة:

تبرز في عالم اليوم متغيرات عدة تساير التطورات المجتمعية المتسارعة، و هنا يظهر مفهوم المجتمع المدني و يعود إلى الواجهة بكل حمولته التي ساهمت في تشكيل بنيته على مر التاريخ، ليصبح بذلك مؤشرا قويا في تصنيف المجتمعات الجيدة the good society، وفي دفع عجلة التنمية على أنواعها، والتي تشكل المواطنة أحد ركائزها ومقوماتها.

وبذلك أصبحت المواطنة من المفاهيم المركزية الجامعة التى يندرج تحتها كثير من المفاهيم والقضايا المتعلقة بالتطور الديمقراطى وحقوق الإنسان والحريات العامة، كما ينطوى على فكرة توزيع عوائد التنمية وعلى حقيقة وجود مشروع وطنى أو توافق عام يرتبط على نحو وثيق بقضايا الوحدة الوطنية والأداء الوطنى وكذلك بتفنيد الهوية والانتماء، وهذا ما يفسر عودة المجتمع المدني للاضطلاع بأدواره التاريخية، من تنشئة للمواطن ومشاركة يومية للمؤسسات الرسمية

وغير الرسمية وكذا مراقبة وتقييم السياسات العمومية لاقتراح بدائل من شأنها تقويمها وتفعيلها في الأخير.

ولم تعد اليوم كما هو معروف مسألة تفعيل المواطنة مسؤولية الجهات الرسمية فقط، أين يكون للمواطن دورا أساسيا في صنع السياسات العامة على اختلافها، وهنا يبرز جليا دور المجتمع المدني الذي يُعبر في صميمه عن الجمعيات المستقلة والطوعية والهادفة لتحقيق الصالح العام على إعتبار أنها ليست منظمات ربحية، والتي تقوم بدور تهيئة وتدريب هذا المواطن من أجل أن يكون مواطنا فعالا، يساهم في نقل علاقته بالسلطة على أساس المواطنة، مما من شأنه أن يُجذر مختلف القيم التي تطرحها عملية التنمية من مشاركة اجتماعية فعلية، وثقافة تحمل في وعيها الصالح العام، وكذا تنمية روح التضامن والشراكة، والذي بدوره يساهم في خلق إستقرار اجتماعي ثابت للدولة و المجتمع على حد سواء، ويساهم في نهضتها ونموها، هذه النهضة التي تسعى ورائها مختلف دول العالم بنسب متفاوتة بين العالم المتقدم وبلدان العالم الثالث التي هي بأمس الحاجة إليها، والتي يعتبر المجتمع الجزائري واحدا منها.

وقد برزت الجمعيات كامتداد لإرث اجتماعي منبثقا من هياكل المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات، وهي بلورة لتنظيم جماعي ولحاجيات المجتمع، كما تمثل الجمعيات اليوم فضاءات لممارسة الحرية والمشاركة المواطنة وخلق للمبادرات الجماعية ولتجسيد قيم التضامن، فضاءات تتزايد أهميتها في المجتمعات الحداثية بقدر تراجع التماسك الاجتماعي، وتزايد حدة الإقصاء الاجتماعي وتهميش لشرائح واسعة من الأفراد وتعرضهم للهشاشة الاجتماعية، بفعل عجز هذه المجتمعات عن المزاوجة بين التنمية الاجتماعية من جهة، وبين تحقيق الاستقرار الاجتماعي من جهة أخرى.

لقد ارتأينا لمناقشتنا موضوع دور العمل الجمعوي في تفعيل المواطنة لدى الأفراد الاعتماد على المحاور التالية:

المحور الأول: قراءة سوسيولوجية للمواطنة كفكر مجتمعي

المحور الثاني: العمل الجمعوي آلية لتفعيل المواطنة...رؤية تحليلية

الخاتمة

المحور الأول: قراءة سوسيولوجية للمواطنة كفكر مجتمعي

إن السير العادي الذي تشهد مخاضه عملية التنمية الاجتماعية لأي مجتمع يجعل من البحث في مسبباتها ودوافعها أولوية لدى كل الفواعل الرسمية منها وغير الرسمية، خاصة بعد أن

أصبح المواطن يشكل محور هذه العملية وما يستحضره ذلك من حتمية قدرته على المشاركة المجتمعية بفعالية واستمرارية، ولعل هذا الدور أصبح لصيقا أكثر بفكرة المواطنة و ما تحويه من قيم: الشراكة، التضامن، احترام الرأي الآخر، خدمة الصالح العام، التسامح وكذا التداول و تكافؤ الفرص.

أولاً: المواطنة: قراءة تحليلية للمفهوم:

لغة: المواطنة والمواطن مأخوذة في العربية من الوطن: المنزل تقيم فيه وهو " موطن الإنسان ومحله " وطن يطن وطنا: أقام به، وطن البلد: اتخذه وطنا، توطن البلد: اتخذه وطنا، وجمع الوطن، أوطان[1].

إذن الوطن: مكان إقامة الإنسان ومقره، ولد به أم لم يولد[2].

اصطلاحا: عرفتها الموسوعة العربية العالمية فإنها تعرف المواطنة على أنها: اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن[3]، كما عرفتها موسوعة كولير الأمريكية: بأنها أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية ما[4].

وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها: مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة عن طريق القانون[5].

المواطنة إذن هي شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة اجتماعية لها ثقافة وتاريخ ومصير مشترك، ويُنظم هذا الشعور اجتماعيا وقانونيا وسياسيا، ويساهم الفرد من خلال هذا الانتماء بشكل فاعل في الحياة الاجتماعية.

اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين، على حد وصف (روبرت دال) للممارسة الديمقراطية الراهنة[6].

وتعد المواطنة أوسع مدى من منطوق الكلمة، فالمواطنة مشتقة من الوطن وما دام الوطن هو القضية وهو الأصل، فإن كلمة المواطنة يحتويها إطار أوسع وهو الدولة الوطنية[7].

فالمواطنة Citizenship هي صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو إليها الجميع وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات[8].

ولقد اقترن مفهوم المواطنة بحركة النضال الإنساني من أجل العدل والمساواة والإنصاف، وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية، وتصاعد النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مرورا بحضارة سومر وأشور وبابل وحضارات مصر والصين والهند وفارس، وأسهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من إيديولوجيات سياسية في وضع أسس الحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام، فاتحة بذلك أفاقا رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات[9].

أما في أوربا فيرى علي خليفة الكواري أن ثلاثة تحولات كبرى متكاملة حدثت ساهمت في إرساء مبادئ المواطنة في الدولة القومية المعاصرة وهي:

- بروز الدولة القومية نتيجة صراع الملوك مع الكنيسة الذي انتهى بتبعية كل رعية لملكهم ومذهبه الذي اتبعه في إطار المجتمع الذي تقوم فيه دولته بقوميتها وتاريخها وثقافتها المتميزة.

- المشاركة السياسية التي كانت نتيجة الحاجة المتبادلة بين الدولة وشعبها، وما نتج عنها من الاعتراف بحقوق متبادلة وتشارك في العمل السياسي والإشراف على حركته.

- حكم القانون: حيث انتشرت في الدولة القومية التي تشكلت صياغة القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية واستمر إصدار هذه القوانين تلبية لحاجات تلك المجتمعات وانتقل إصدار هذه القوانين بعد ذلك أما تدريجيا – كما في بريطانيا – أو ثوريا كما في فرنسا وأمريكا إلى الشعب الذي أصبح مصدر السلطات والتشريع حيث مثل ذلك قمة (المواطنة)[10].

ولقد اجتهد بعض علماء الاجتماع في حصر صور المواطنة الجديدة التي أبرزتها التطورات العالمية الراهنة ومن أبرزهم جون يوري أستاذ علم الاجتماع في جامعة لانكستر في بريطانيا، وله دراسة مهمة منشورة عن العولمة والمواطنة، جاء فيها إن هناك صورا جديدة ابتدعت للمواطنة وهي:

- المواطنة الايكولوجية: وهي تتعلق بحقوق والتزامات " مواطن الأرض ".

- المواطنة الكوزموبوليتانية: وهي تعني كيف ينمي الناس اتجاها إزاء المواطنين الآخرين والمجتمعات والثقافات الأخرى عبر الكوكب.

- المواطنة المتحركة: وهي تعني بالحقوق والمسؤوليات للزوار، لأماكن أخرى ولثقافات أخرى[11].

ومعنى ذلك أن مصطلح المواطنة يستوعب وجود علاقة بين الدولة أو الوطن والمواطن وأنها تقوم على الكفاءة

الاجتماعية والسياسية للفرد، كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، والقدرة على المشاركة في السياسية واتخاذ القرارات.

ثانياً: المواطنة: أبعادها، وخصائصها:

أبعادها: يتضح من عرض مفهوم المواطنة، أن لها أبعاد متعددة ومتنوعة، توضح فى مجملها محتوى المواطنة، ويشير نافع[12] إلى أن للمواطنة مبادئ أو أبعاد أساسية، تتمثل فى الإحساس بالهوية القومية وحب الوطن، وتمتع المواطن بالمنافع والحقوق التى تؤهله إليها وتمنحه إياها عضويته فى جماعة أو مجتمع ما، مع الالتزام بواجبات معينة، مثل إتباع القانون ودفع الضرائب واحترام حقوق الآخرين والدفاع عن الوطن، والاهتمام والمشاركة فى الشؤون العامة، وقبول القيم الاجتماعية الأساسية.

ويحدد السيد وإسماعيل[13] عدة أبعاد للمواطنة هى: البعد السياسى الذى يتجلى فى إحساس الفرد بالانتماء إلى الوطن، والبعد الثقافى ويتجلى فيما يوفره الوطن من حقوق تحافظ على الهوية الوطنية وتدعمها، والبعد الاقتصادي ويستهدف إشباع الحاجات المادية الأساسية للأفراد، والبعد المعرفى الحضارى وما يشمله من احترام لخصوصية الهوية الثقافية والحضارية، والبعد المهارى ويقصد به المهارات الفكرية مثل القدرة على التفكير الناقد والتحليل وحل المشكلات، والبعد الاجتماعى ويقصد به الكفاءة الاجتماعية فى التعايش مع الآخرين والعمل معهم، والبعد الأخلاقى أو القيمى ويعنى إشاعة قيم العدالة والمساواة والتسامح والحرية والشورى.

ويجمل سكران[14] أبعاد المواطنة فى ثلاثة أبعاد أساسية هى: البعد الانسانى الذى يتطلب نظرة تستند على التسامح، والتعامل مع الآخر بذهنية أخوة المواطنة وأخوة الإنسانية معا، والبعد التنموى لتنمية الوعى السياسى للمواطن كإنسان مسؤول عن المشاركة فى الحياة السياسية، وتنمية حس النقد والبحث عن الحقيقة ليكون الخيار عقلانيا، والبعد العالمى بمعنى الانفتاح والاهتمام بمصادر الإنسان والكون والثقافات المختلفة، والعدل والسلام العالميين، مواطنة عالمية تنشد العدل فى كل مكان.

خصائصها: تنطوى الأبعاد السابقة للمواطنة على مجموعة من الخصائص أو الصفات التى يتعين أن تتصف بها سلوك المواطنة، يحددها لاشين والجمال[15] فى وعى المواطن بثوابت ومتغيرات الثقافة السياسية، والاهتمام

بمجريات الأحداث والتداعيات المرتبطة بها، وأن يكون ذا حس نقدى مدركا للمشكلات التى تواجهها بلاده، وأن يظهر تفهمه للآخرين، ويبدى احتراما للسلطة بما يعنى الثقة بالذات والقدرة على ضبط النفس، وتفعيل الحقوق والواجبات فى سلوكه، والاهتمام بقضايا خدمة المجتمع والبيئة، والاهتمام بأخلاقيات حقوق الإنسان وواجباته، وإدراك معنى التسامح فى العلاقات بين الأفراد، ومعنى السلام فى التفاهم الدولى.

ومن[16] الخصائص الأخرى التي يتعين أن يتصف بها الفرد، ليكون مواطنا صالحا، منها ما يلى:

- مشاعر الإقدام: بمعنى أن يتحلى المواطن بالشجاعة التى تمكنه من تقييم أداء من يتقلدون الوظائف العامة، وأن يشارك عن قناعة ورغبة فى مناقشة القضايا العامة، وأن يكون له رأى ورؤية فى كل ما يجرى، بعبارة أدق: أن يمارس المواطن حرية التفكير، وحرية التعبير، وحرية الحركة والفعل.

- مشاعر العدل: التى تمكنه من أن يدرك ويتبين حقوق الآخرين ويحترمها ويقدرها ومن ثم لا يغالى ولا يبالغ فى حقوقه ومصالحه.

- مشاعر التحضر والتسامح: تلك التى تكون واضحة جلية فيما يصدر عنه من قول أو فعل حيال كل المواقف، وعلى الخصوص فى علاقته بالآخرين.

- مشاعر التضامن والولاء: بمعنى أن يبدى أعلى درجات التآزر والتآخى مع الآخرين، بما ينطوى عليه ذلك من إحساس بالانتماء للوطن والمواطنين، فهو واحد منهم ومعهم ولهم .

- مشاعر الانتماء: فالانتماء هو النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه في مقابل الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى[17]، يميل الباحثون في علم الاجتماع إلى تحديد الانتماء الاجتماعي للفرد وفقاً لمعيارين أساسيين متكاملين هما: العامل الثقافي الذاتي الذي يأخذ صورة الولاء لجماعة معينة أو عقيدة محددة، ثم العامل الموضوعي الذي يتمثل في معطيات الواقع الاجتماعي الذي يحيط بالفرد أي الانتماء الفعلي للفرد أو الجماعة، فالولاء هو الجانب الذاتي في مسألة الانتماء ويعبر عن أقصى حدود المشاركة الوجدانية والشعورية بين الفرد وجماعة الانتماء[18].

ثالثا: مقومات المواطنة وحقوق الأفراد:

تستند المواطنة على مجموعة من المقومات الأساسية المحققة لها، وغياب هذه المقومات أو وجود قصور فى بعضها يؤثر بطبيعة الحال على تمسك الأفراد بقيم ومبادئ المواطنة، ويمكن تحديدها فى خمسة مقومات أساسية هى:

- الضبط الاجتماعي: يعرف الضبط الاجتماعي بأنه سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة، لتربية الأفراد على الامتثال لقواعد المجتمع ومعاييره وقيمه، وهذه العملية موجودة منذ القدم في كافة المجتمعات البشرية لأنها عملية ملازمة لهذه المجتمعات واستقرارها واستمرارها، ويقع على عاتق الدولة أو السلطة القائمة الضبط الاجتماعي لتحقيق تماسك أفراد المجتمع من خلال التوازن بين ممارسة السلطة وتحقيق العدالة، كما يتحقق الضبط الاجتماعي بقبول الأفراد طواعية للقيم والمعايير الاجتماعية السائدة، والحرص على التمسك بها لتكوين هوية مميزة للمجتمع، حيث يعد الإحساس بهذه الهوية متطلب أساسي من متطلبات المواطنة.

- التمتع بالحقوق: الحقوق روابط قانونية يستأثر بموجبها منفردا بالتمتع أو الحصول على شيء، أو اقتضاء أداء من غيره لتحقيق مصلحة له يحميها القانون، وكل حق يقابله التزام يقع على عاتق شخص أو عدة أشخاص أو يكون عام يلتزم بموجبه سائر الأفراد باحترام الحق وعدم التعرض لصاحبه، وتتنوع الحقوق، فهي نوعان: سياسية يشارك المواطن بمقتضاها في السلطات العامة، ومنها حق الانتخاب والعضوية النيابية والتوظيف وفق شروط خاصة، وحقوق غير سياسية أو مدنية سواء أكانت عامة تقرر للإنسان كإنسان ولو كان أجنبيا كحق الحياة مثلاً، أم خاصة لها أسباب قانونية وتشمل حقوق الأسرة والحقوق المالية[19] وتوفير التعليم، وتقديم الرعاية الصحية، والخدمات العامة، وكفالة الحرية الشخصية وغيرها.

- الالتزام بالواجبات: الالتزام بالواجبات هو التزام اجتماعي وضرورة أخلاقية، تعبر عن القبول بنظام يخضع الإرادة، ويفرض على الفرد القيام بعمل ما أو الامتناع عن عمل آخر، بغية التوافق بين سلوك الفرد وبين القيم والمعايير الاجتماعية المقبولة، والواجبات متعددة مثل احترام القانون، ودفع الضرائب، وأداء الخدمة العسكرية، والولاء للوطن والدفاع عنه، والالتزام بالمعايير الاجتماعية والثقافية للمجتمع، وبصفة عامة فما من حق إلا ويقابله واجب، وتتحقق المواطنة الفعالة للفرد من خلال تحقيق العدالة والتوازن بين ما يتقرر من حقوق وواجبات.

- المشاركة الاجتماعية: فالمشاركة على الصعيد الاجتماعي تكون إما مجرد الانتماء إلى الجماعة أو العمل الفعال داخلها في إطار الممارسة الاجتماعية الشاملة، وتتنوع أشكال ودرجات المشاركة مثل التعاون، والمساعدة، والتضامن، والتكيف، والتصحيح المتبادل، والقبول، والخضوع، كذلك يمكن التمييز بين مستويات مختلفة من المشاركة مثل المشاركة في جماعة واحدة أو عدة جماعات، وقد تتضح المشاركة في علاقة الفرد بالمجتمع ككل ومع مختلف قطاعاته، وتكون المشاركة الاجتماعية في مثل هذه الحالة مشاركة في الحياة الاقتصادية والثقافية والمسئوليات المدنية والسياسية.

وإقبال الفرد طواعية على المشاركة الاجتماعية الفعالة يعبر عن صدق انتمائه الذي هو أساس المواطنة[20].

- الديمقراطية وحرية الرأي: حرية الرأي وتقريره وكفالته وحمايته حق لكل مواطن في أي مجتمع، وفي هذا السياق يقول كانت Kant: هناك التزام أخلاقي بالانتماء للمجتمع والامتثال لقوانينه، وفي نفس الوقت اعتراف الدولة بحق المواطنين وحريتهم في التعبير عن آرائهم وتقرير مصيرهم، وتحديد ما هو صالح لهم[21].

يقول " جون ديوى John Dewey تحمل الديمقراطية في طياتها احتراما لذاتية الفرد، وتمنحه فرصة الاستقلال، والأخذ بزمام المبادرة في تسيير دفة التفكير، وأن الديمقراطية تتضمن ما هو أكثر من شكل الحكم، إنها أولا وقبل كل شيء نظام وأسلوب من الحياة المشتركة، ومن الخبرة المقترنة بالاتحاد والتعاون والتفاهم المشترك بين أفراد المجتمع، ومن أهم ما يرتبط من حقوق للأفراد بالمواطنة نجد[22]:

- المواطنة عدل وإخاء: حيث تؤسس المواطنة لمفهوم الحقوق والواجبات وفق مبدأ الارتباط بوحدة الانتماء واللغة والمشاعر، والمشاركة القائمة على العدل والمساواة فى إطار سيادة القانون، فأهم ما تسعى إليه المواطنة أن تكون للمرء حقوق وواجبات سياسية واجتماعية واقتصادية تستند إلى معايير وقواعد حاكمة تضبط هذه الحقوق، وتسعى إلى ترسيخ التوازن بين جميع أفراد الوطن بدون تمييز.

- المواطنة حرية: تتأسس المواطنة على مفهوم الحرية الواعية والأخلاق المنضبطة والملتزمة بقوانين تحاسب بحزم كل خروج على الشرعية أو التعدي على حقوق الآخرين، وهى حرية يمارسها أبناء الوطن بشكل ديمقراطى منتظم يعي كل التحولات السياسية والفكرية والاجتماعية.

- المواطنة قيمة أخلاقية وإنسانية راقية: المواطنة هى قيمة أخلاقية وإنسانية راقية، ومن ثم فهى انتماء موضوعي وأصيل يقيم الحق والخير، فالمواطنة بهذه المفاهيم الأخلاقية لم تعد مجرد دلالة تعبر عن قوانين وحدود جامدة تمثل أطر الحياة داخل الدولة وإنما هى إرتباط فكرى ووجدانى بروح هذه القيم والقوانين.

- المواطنة معيار موضوعى: يصعب أن تتحقق المواطنة بدون الإستناد إلى معيار موضوعى مسؤول يقوم على التفاهم بين أبناء الوطن الواحد، وذلك من خلال الحوار الفاعل والذى ينتج حالة من الاحترام المتبادل للوصول إلى التعايش الإيجابى، وفق رؤية متكاملة يسيطر عليها تكافؤ الفرص.

- المواطنة تقوم على المساواة: المساواة بوجه عام هى أن يتساوى الأفراد فى الحقوق والواجبات،

فلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو الدين وغيره، وقد استقرت معظم المواثيق الدولية، والدساتير على التمسك بمبدأ المساواة والتأكيد عليه[23]، و التركيز على مبدأ المواطنة مهم وضروري في حياتنا المعاصرة لأن هذا المفهوم يستتبع مفاهيم مهمة وضرورية وملحة أصبحت تمثل حجر الأساس لقيام نظام سياسي ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان والمواطنة بغض النظر عن الإنتماء وهي مهمة كذلك لقيام مجتمع يتمتع بالسلم الأهلى.

المحور الثاني: العمل الجمعوي آلية لتفعيل المواطنة...رؤية تحليلية

يحتل العمل الجمعوي موقعا أساسيا ضمن مساحة اهتمام فئات هامة من المجتمع، ويعتبر رافدا رئيسيا من روافد العمل الجماهيري، سواء من حيث تشكيل إطارات ذلك العمل، أو من حيث حركيتها ومساهماتها من الموقع الخاص بها في تغذية الديناميكية الاجتماعية في أبعادها الثقافية و الإيديولوجية، إضافة إلى كونه مجالا لتأطير تلك الفئات تأطيرا جيدا يسهل عليهم امتلاك الوعي و طبيعة الأدوار الموكولة لهم في تنمية قيم المواطنة لدى الأفراد.

أولا: المجتمع المدني، الجمعية، قراءة تحليلية للمفهومين:

المجتمع المدني: إن إنشاء المجتمع المدني يرجع إلى العالم الحديث، فهو وحده الذي اعترف له بالحق في الوجود، بكل ما يحمله هذا التجديد من معنى، أما إرهاصاته الأولية فتعود إلى بروز النظريات الحقوقية للقرن 17، والمتمثلة أساسا في نظرية التعاقد التي نادى بها طوماس هوبس، جون لوك، جون جاك روسو، مونتيسكيو، ماكس فيبر، باريتو، دوتوكوفيل، لاسويل.

من أهم التعريفات المقدمة لهذا المصطلح التعريف الذي تبنته ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت 1992 الذي جاء فيه: أن المجتمع المدني هو المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة و هدفه تحقيق أغراض متعددة كالمشاركة في صنع القرار السياسي على المستوى الوطني عبر الأحزاب السياسية، والدفاع عن مصالح العمل النقابي، والمساهمة في العمل الاجتماعي والتنمية، إلى جانب نشر الوعي الثقافي.

ويرى محمد عابد الجابري بأنه المجتمع الديمقراطي الذي تتوفر فيه حقوق المواطن والتعددية واستقلال القضاء[24].

أما هابرماس[25] فقد عرف المجتمع المدني على النحو الآتي: يتكون المجتمع المدني من الجمعيات والمنظمات والحركات التي تحتضن وتكثّف وتردد

في ذات الوقت الصدى الذي تجده المشكلات الاجتماعية في ميادين الحياة الخاصة ببسطها في الفضاء العام السياسي، وهكذا يشكل النسيج الجمعياتي الذي يشرع في إطار الفضاءات العامة المنظمة، والتي تستهدف حل المشكلات الطارئة فيما يتعلق بموضوعات المصلحة العامة.

وعرفته بياتريس رانغوني مكيافيللي رئيسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية بأنه مجموع المنظمات والجمعيات، والهياكل المنظمة التي يناضل المواطنون في إطارها بشكل فعال سعيا وراء أهداف تتعلق بالمصلحة العامة ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو مدني، وهو مجتمع قائم على المشاركة ليس سكونيا بل ديناميكي يتطور باستمرار[26].

المجتمع المدني إذن هو مجموع الأفراد و الهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية، الاقتصادية، العائلية، الصحية، الثقافية و الخيرية وغيرها، فهو يتكون من الهيئات التي تسمى في علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية و النقابات العمالية و المهنية و شركات الأعمال والغرف التجارية والصناعية وما شابهها من المؤسسات التطوعية، فيما يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة و القبيلة والعشيرة والطائفة الإثنية أو المذهبية أو الدينية، مثلما يستبعد منه المؤسسات السياسية والحكومية، فيبقى نطاق المجتمع المدني محصورا في إطار المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي.

الجمعية: هي مؤسسة اجتماعية وإطار قانوني لتكافل الطاقات و الجهود من أجل تحقيق أهداف محددة حسب طبيعة الجمعية، و العمل الجمعي شكل من أشكال العمل العام الموجه لفئات الجماهير الواسعة و ذلك حسب الهدف و المجال الذي حدد لهذا العمل، وهي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم.

أما من الناحية السوسيولوجية، فالجمعيات، تنظيمات اجتماعية قائمة على التطوع والاختيار الحر، وهي تنظيمات لم يكن يمثل وجودها، قبل الآن ضرورة ملحة بالنسبة للمجتمع[27].

وحسب نوعية مخاطبيها وانطلاقا من مجالها تتحدد طبيعة الجمعية: فقد تكون الجمعية جمعية ثقافية، أو سياسية، أو اجتماعية خيرية، أو اجتماعية مهنية (النقابات)، أو فنية أو مسرحية أو رياضية، و قد تخاطب تبعا لمجالها، فئة محدودة من الناس فتوجه للنخبة أو لفئة معينة، و قد تكون جماهيرية واسعة، و قد تخاطب المثقفين خاصة، كما أنها قد تتوجه نحو

الفئة الأمية، و قد ترتبط بفئات عمرية مختلفة: الأطفال ، الكهول، الشباب، الشيوخ، وقد تختار فئة عمرية دون أخرى، و انطلاقا مما سبق ذكره، فالعمل الجمعوي هو كل إطار ينضوي تحته مجموعة من العاملين من أجل تحقيق هدف مشترك، هو بالأساس عمل تربوي يهدف إلى المساهمة في بناء الفرد، لذلك فهو يضم كل الأنشطة الهادفة على غرس المعاني و القيم المنبثقة من عقيدة العاملين فيه على حساب المستويات الفكرية و التصويرية و الوجدانية و السلوكية و هو من هذا المنطلق يشتمل على العمل السياسي (الأحزاب، والنقابات، و المنظمات) و العمل الثقافي (الجمعيات، و النوادي الرياضية..)

فالجمعية هي كيان مستقل عن السلطات العمومية تشكل مؤسسة جوهرية في المجتمع الديمقراطي، لا غنى عنها لتوسيع مساهمة الأفراد في مسألة التنمية.

و يعتبرها كل من Jean-Louis Laville و Renaud Sainsaulieu تجمع العديد من الأشخاص، الذين قرروا الاجتماع من أجل التعاون لحل مشكل ما أو الاستجابة لحاجة، و مايركز عليه هذين الباحثين في سوسيولوجيا الجمعيات في دراستهم للجمعية هو مسألة التعاون الإرادي التطوعي و الاشتغال بطريقة حرة، وأن فكرة التعاون تستند إلى ما يطلق عليه الفعل المنظم أو الفعل الجمعي Action collective.

كما أن أهمية الجمعيات اليوم تبرز بشكل جلي في ظل الظروف المرضية أو الباتولوجية التي يعرفها المجتمع نتيجة لبرنامج التقويم الهيكلي، وفي ظل العجز العام الذي بدأت تعرفه العديد من المؤسسات الاجتماعية العمومية في تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين[28].

ثانيا: الأصول التاريخية للجمعيات:

مهما كان حاضر الجمعية ومستقبلها، فالمؤكد أن لها تاريخ طويل، وهناك من الباحثين من يعتبر أن الجمعيات تنظيمات قديمة قدم المجتمع البشري، فكل الحضارات القديمة شهدت هذا النوع من التنظيمات، و إن اختلفت التسميات: تجمعات مهنية، طوائف دينية، جمعيات للمساعدة التعاضدية، وكما توضح أديت ارشمبو التي ركزت في دراستها للجمعيات على بعدها الاقتصادي فإن ظهور الجمعيات كتنظيمات لا تستهدف الربح كان سباقا بكثير لظهور القطاع الاقتصادي الربحي، الذي لم يظهر إلا في القرن الخامس عشر[29].

وظهرت الجمعيات منذ المرحلة القديمة في مصر الفرعونية و في روما و أثينا وغيرها من المراكز الحضرية القديمة كتنظيمات اجتماعية من أجل التعاون والمساعدة المتبادلة بين أفراد الجماعات

المهنية، والدينية و الإثنية، كما أن القرون الوسطى نفسها لم تخلو من سيادة الروح الجمعوية النشيطة، بفعل تأثير الكنيسة إذ جسدت الحياة المشتركة داخل فضاءات الأديرة، و القائمة على المزاوجة بين العمل الجماعي الديني و الدنيوي، غير أن ظهور العمل الجمعوي بالمعنى الدقيق للكلمة، لم يبدأ في فرنسا مثلا إلا في نهاية القرن التاسع عشر، و لم يتحول إلى ظهور رسمي إلا مع مطلع القرن الماضي، فقد شهدت هذه الفترة التاريخية، ظهور الحياة الجمعوية في كل مستويات الحياة الاجتماعية، و إذا كان الاعتراف بالجمعيات لم يتم إلا بعد الثورة الفرنسية، وبالضبط سنة 1901، فإن الترخيص للنقابات بدأ منذ سنة 1884 بفعل نشاط جمعيات العمال.

من خلال ما تمت الإشارة إليه، يتضح أن الحياة الجمعوية لها تاريخ ممتد في الزمان إلا أن هذا التاريخ كان حافلا بالمنع و التضييق و الصراع، كما أكدت ذلك أديت اشمبو، فالحقل الجمعوي كان مطبوعا بالصراع الطويل و المرير للدولة مع كل أنماط التنظيمات المتمخضة عن المجتمع المدني حيث كان لزاما انتظار القرن التاسع عشر، بل و القرن العشرين من أجل الاعتراف الرسمي و القانوني بحرية الجمعية.

تطور العمل الجمعوي بالجزائر: لقد عرف المجتمع الجزائري قبل مرحلة الغزو الفرنسي حضور الأتراك العثمانيون، والذي كان لتواجدهم تأثير كبير في طبيعة الفواعل التي تتحرك على مستوى المجتمع الجزائري، خاصة إذا علمنا أن حضورهم إتسم بهيمنة شبه مطلقة على أمور الإدارة والجيش والاقتصاد، معتمدين في ذلك على القوى المحلية من شيوخ القبائل ورجال الدين، فكان حضور القبيلة، الزوايا، المساجد، الأوقاف شبه كلي في حياة المواطن الجزائري ولو بصفة غير مؤطرة، هذه القنوات التي لطالما كانت بمثابة الوسيط بين الحاكم ورعيته من خلال الأدوار التي كانت تقوم بها[30]:

وقد استمر هذا الوضع إلى غاية إنشاء أول جمعية رياضية في عهد الغزو الفرنسي من طرف سكان الأهالي بمدينة معسكر وبالضبط سنة 1912 لتعرف تزايدا معتبرا منذ منتصف الثلاثينات إلى غاية ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتليها بعدها مرحلة إندلاع الحرب التحريرية أين عرف العمل الجمعوي دلالة أخرى شعارها الأول تحقيق الاستقلال تحت راية جبهة التحرير الوطني ما ساهم في إنشاء جمعية الطلبة المسلمين، وجمعية التجار والحرفين[31]، هذه الانفراجة التي شهدها العمل الجمعوي في هذه الفترة تم تقنينها بعد الاستقلال مع أول دستور وضعه المشرع الجزائري دستور سنة 1963 حيث نص في مادته رقم 19 على ضمان الدولة لحرية

تكوين الجمعيات[32]، وإلى غاية سنة 1971، أين تم استصدار أول تشريع جزائري يبين وينظم العمل الجمعوي وهو الأمر 71/79 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971 والذي يحتوي على خريطة كاملة حول عملية تأسيس الجمعيات واشتغالها في الميدان[33]، ولعل ما شد الانتباه ضمن محتويات هذا الأمر هي المادة رقم 23 والتي نصت صراحة بعدم إمكانية تأسيس أي تنظيم سياسي أو جمعية خارج إطار حزب جبهة التحرير الوطني، مما طرح العديد من الالتباسات حول مبدأ الإستقلالية والطوعية اللذان يُعتبران عماد أي نضال جمعوي فعال.

هذا التوجه والتضييق من طرف السلطة على الفاعلين الجمعويين عرف استمرارية في النهج، حتى بعد إلغاء الأمر السابق و المعدل في 7 جوان 1972 والذي سمح بتأسيس الجمعيات حيث أن تكوين أي جمعية قبل أن يحصل قانونا لا بد من أن يحصل على موافقة ثلاثة جهات رسمية من الوزارة الوصية على النشاط (الوالي، الممثل المحلي لوزير الداخلية، ووزير الداخلية)[34]، إذن في مقابل هذا الحق في التأسيس تم منح الإدارة على اختلاف مستوياتها هامش واسع للمناورة، سواء من خلال رفض تسليم التصريح أو مراقبة جهات تمويلها، مما ساهم في عدم استقلالية هذه الجمعيات، والحفاظ على منطق الحزب الواحد كفاعل أساسي في المجتمع.

و بفعل الحراك الذي عرفته الجزائر في أكتوبر 1988، والذي تمخضت عنه إصلاحات سياسية ترجمت فيما بعد في دستور 23 فيفري 1989 الذي أقر نهجا وإيديولوجية مغايرة تماما للإيديولوجية السابقة عقب الاستقلال، أين تم تبني التعددية كخيار أساسي، و منح بعض الضمانات لتشكل مجتمع مدني قوي وفعال، من خلال نص المادة 40 (حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال وسيادة الشعب)[35]، ليليه بعده صدور قانون 31-90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 والذي يحدد ويبين كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات بالجزائر، والذي جاء لتتويج التوجه الجديد للدولة الجزائرية نحو التعددية، هذا القانون الذي ساهم بشكل كبير في بروز ترسانة من الجمعيات، وهذا لما كان يحمله من ضمانات، لعل أبرزها:

- كرس الحق في إنشاء الجمعيات في مختلف الميادين الحياتية.

- تبسيط إجراءات التأسيس .

- وحدة المدة القانونية لحماية مبدأ إنشاء الجمعيات[36].

إلا أن ما يميز تجسيد هذه الضمانات هو الطابع البيروقراطي للعلاقة التي تجمع هذه الجمعيات

كجزء من المجتمع المدني مع السلطة الوصية، فهناك بيروقراطية كثيرة في مقابل فاعلية قليلة وذلك يستشفى من خلال العمليات الإدارية الكثيرة والمطولة، كالالتزام بمسك الدفاتر التي تحددها الجهة الإدارية وضرورة تحديد مصادر التمويل، ضف إلى هذا كله أنه على الرغم من أن القانون يحمل اعترافا للجمعيات بإمكانية إستفادتها من وضعية ذات نفع عام والتي تتيح لها الحصول على مساعدات وهبات خاصة.

هذه العراقيل كلها جعلت المشرع الجزائري في إطار استكماله للإصلاحات السياسية التي دعى إليها رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية السيد عبد العزيز بوتفليقة في خطابه مارس 2011، يُقر بمجموعة من الإصلاحات ، مست العديد من المجالات، كالإعلام، والأحزاب السياسية، وكذا الجمعيات، هذه الأخيرة التي تم إستحداث قانون جديد لها، عرف بقانون 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012.

ثالثا: ممارسة المواطنة من خلال الفعل الجمعوي:

الجمعية كتنظيم اجتماعي: التنظيم الاجتماعي بلغة جورج لاباساد، هو وحدة اجتماعية مصطنعة، أي مؤسسة اجتماعية وثقافية أبدعها الإنسان لحاجاته و يأخذ مفهوم التنظيم دلالتين في نظر جورج لاباساد: فهو يشير من جهة إلى مجموعات عملية مثل المصانع، النقابات، الجمعيات المختلفة: أي الجمعات التي تتبع أهدافها مثل إنتاج الخيرات أو توزيعها، تكوين الناس أو تدبير ترفيهم وغيره، والملاحظ أن هذا المعنى ينطبق على الجمعيات باعتبارها كيانا عمليا، ينتجه أفراد من أجل تحقيق أهداف معينة، ويشير التنظيم من جهة أخرى إلى السلوكات الاجتماعية وبعض السيرورات الاجتماعية المتمثلة في: فعل تنظيم هذه الأنشطة المتنوعة، والوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الجماعية (الإنتاج، التربية، التوزيع..)، وإدماج أعضاء متعددين داخل وحدة منسجمة، كما يرى جورج لاباساد بأن التنظيم هو عبارة عن سلوك اجتماعي موجه لتحقيق أهداف محددة، لكن ما أن ينشأ التنظيم ، حتى تنبثق داخله ميكانيزمات خاصة، تعبر عن حاجاته ولاسيما الحاجة إلى أن يحافظ على ذاته.

يتنامى دور الجمعيات مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام و برامج التنمية لاسيما بعد قصور الدولة و أجهزتها و مواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للأفراد، و لما كانت هذه الاحتياجات حق من حقوقهم، و باتت تلبيتها ملحة و ضرورية لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي، كان لابد من توسيع المجال أمام جمعيات المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية التنمية

للاستفادة من مواردها البشرية و المادية و من الخيرات التي تكتنزها.

إن الفعل الجمعوي اليوم أضحى مقترنا بالفعل التنموي، والحديث عن أي إستراتيجية تنموية إلا ويتم استذكار الدور الذي يمكن أن تؤديه الجمعيات، فالبعض يرى فيها أنها بمثابة "فاعل اجتماعي" والفاعل في قلب هذا الإطار التحليلي الذي يقترحه Grozier و Friedberg فهو قد يكون أفراد أو مجموعات يمتلك قدرات تمكنه بهذا القدر أو ذاك على تحديد أهدافه له موارد قادر على تعبئتها من أجل تحقيق تلك الأهداف، نقول أنه يتبع إستراتيجية عقلانية لتحقيق أهداف معينة، بدون الانحياز إلى الفردانية المنهجية التي ترى في الإنسان كائن عقلاني بشكل كامل ومع تجاوز للواقعية الشمولية le réalisme totalitaire التي ترى في الأفراد متحكم فيهم من طرف أشكال من المنطق الاجتماعي التي تتجاوزهم، فالجمعيات ينظر إليها كفاعل اجتماعيacteur social تنخرط في شبكة من العلاقات الاجتماعية، و أن دورها مكمل لعمل الدولة في تنفيذ السياسات الاجتماعية لمحاربة الإقصاء والتهميش والفقر وتجسيد المشاركة الفعالة لجميع فئات المجتمع وبلورة البرنامج والمشاريع، و أنها تعتبر قوة اقتراحية مهمة في أي عمل يتوخى معالجة المسألة الاجتماعية، و هي بمثابة الوسيط بين الدولة وأجهزتها الإدارية وبين السكان، وتلعب كذلك دورا في تأطير المواطنين وتأهيل النخب المحلية، بما هي فئة أو طبقة تقوم بدور الوسيط في عملية التكوين والتفكير وتنوب عن الباقين.

مجالات ممارسة المواطنة من خلال عمل الجمعيات:

هناك ثلاثة مجالات تمارس ضمنها المواطنة في إطار العمل الجمعوي:

- توفير الخدمات: و هي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها جمعيات المجتمع المدني.

- المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية و تمكين المجتمعات المحلية، و في هذا المجال تعمل على تقوية القدرات و تنمية المهارات و التدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي و صياغة البرامج التنمويه وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

- المساهمة في رسم السياسات و الخطوط العامة على المستويين الوطني والمحلي من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها، و لتحقيق أهدافه، يقوم هذا النوع من جمعيات المجتمع المدني بتنفيذ الاستراتيجيات التالية:

- الرصد و المراقبة، حيث حق الاطلاع و الحصول على المعلومات هو كذلك حق من حقوق المواطن.

- المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية و التصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للأسر و الأفراد.

- الضغط وكسب التأييد من أجل الاعتراف بحقوق المواطنين و تأمينها.

- تأسيس مراكز البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات والرؤى وإجراء المسوحات الميدانية وتحليلها.

و قد توجهت الحركة الجمعوية إلى العمل التنموي وذلك للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين إلى جانب الدولة، و كما أن انخراطها في التنمية ليس فقط على مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية وتلبية الحاجيات، وإنما أيضا على المساهمة في التشغيل و إشاعة سلوكيات و قيم جديدة، و قد تعددت مجالات تدخلها من تقديم القروض الصغرى ومحاربة الأمية وتشجيع للتمدرس ومساعدة الطفولة في وضعية صعبة والمحافظة على البيئة وتوفير التجهيزات الأساسية والعمل على تنمية نشاط النساء الاقتصادي.

وعموما فدور جمعيات المجتمع المدني يكمل أدوار المواطنة الحقة التي يقوم بها القطاع الحكومي و القطاع الخاص كل في مجاله و اختصاصه لأجل تحقيق التنمية للساكنة، و إدامة تلك التنمية وضمان استمرارية منطلقاتها وأهدافها للرفع من مستوى الأفراد، وذلك بالحرص على إيجاد حلول موضوعية لمعضلات تنموية مثل الفقر، وذلك عبر دعم خدمات الحاجيات الأساسية المختلفة التي يحتاجها المجتمع وترتبط بها أسس تطوره.

ومن هذه الأسس الثلاثة يمكننا استخراج ثلاثة مبادئ تؤطر ممارسة المواطنة ضمن النشاط الجمعوي وهي:

- مبدأ الاختيار: لا وجود لعمل جمعوي دون وجود حرية في الاختيار، وهي فعل ذاتي يمارسه الفرد من أول لحظة يلج فضاء الجمعية، سواء أتاها عن محض إرادته أو بإيعاز من الأولياء أو الأصدقاء أو من الدعاية ووسائل الاتصال أو من باب الفضول.

ففي كل الحالات يكون حرا في أن يستمر إن هو وجد ما يرغب فيه أو ما يلبي له حاجاته، وإما ينسحب أو ينقطع عن التردد على الجمعية وعلى أنشطتها، ومسألة الحرية في الاختيار لا تتعلق فقط بلحظة الإنضمام إلى الجمعية، بل هي سارية المفعول في كل أنواع وأشكال الممارسة

الجمعوية، لأنها تتطور في حالتها الفردية عند الإنضمام لتصير مبدءً عاما يهم علاقة الفرد/العضو مع باقي الأفراد/الأعضاء المكونين للجمعية، ومع باقي منتوجها السلوكي العلائقي الداخلي والخارجي ومع منتوجها الأدبي والتنشيطي، وهو أمر ذو أهمية في ارتباط العضو بجمعيته، إذن فالحرية هنا ليست شعارا جافا بل هي ممارسة وتربية وسلوك، وحتى في مجالات اختلاف الرؤى ما بين الأعضاء حول قضية من القضايا فإن هذا المبدأ يحفظ لكل حقه في الاختلاف وفي الاعتراض وبما أن العمل هو جماعي فإن تعريف الاختلافات و التناقضات ليس بحجبها أو كتمانها بل بوضعها في إطارها الحقيقي والتعامل معها على أساس أنها ظاهرة صحية لأي عمل جماعي.

- مبدأ التطوع: إنه المبدأ الذي يميز العمل الجمعوي عن باقي الأصناف التربوية الأخرى، وحيث تأتي عملية التطوع الموسوم بها العمل الجمعوي بشكل يجعل الفرد/العضو ينخرط في الممارسة الجمعوية بكل تلقائية، والتطوع سلوك ينبع من ذات الفرد ومن ثقافته وحضارته ويترجم في الممارسة الجمعوية من خلال أنشطتها العادية أو الإشاعية والخدماتية وكذلك من خلال طبيعة تسيير وتدبير شؤونها، فالكل متطوع داخل الجمعية، فالمقابل المنتظر هو أن يرى كل متطوع جمعيته تحقق أهدافها ومشاريعها ويكون لها وجود متميز داخل المجتمع، الشيء الذي يقوي حس وحب الانتماء إليها.

وسلوك التطوع لا يقتصر عند الفرد/العضو فقط عند ممارسته الجمعوية بل يشمل كل سلوكاته المجتمعية كبيرها وصغيرها وأينما وجد، لأنه سلوك مدني متميز يجعل الإنسان أكثر اندماجا وأكثر مبادرة من غير لأنه يضع الصالح العام دائما نصب عينيه.

- مبدأ المشاركة: فإذا كان مبدأ التطوع يتم بطريقة عضوية وتلقائية فإن مبدأ المشاركة ينطلق من ضرورة وجود وعي بما سينهض به الفرد العضو من مهام ومسؤوليات محددة ومدققة في الزمان والمكان ، وفي أهدافها وفي وسائل إنجازها، وهي ليست مشاركة كمية جماهيرية عرضية بل هي مشاركة كيفية ونوعية تفترض وجود التزام بنوعية العمل المطلوب.

و فعل المشاركة مؤطر لكل ممارسة جمعوية تكوينية لأنه مبني على وجود وعي مسبق بطبيعة المهام المطلوب إنجازها، وهذا الوعي نابع من طبيعة ثقافية الجمعية ومن طبيعة ثقافة الجمعية ومن طبيعة فلسفة تعاملها الداخلي والخارجي، فليست هي أوامر فوقية تنزل للقاعدة للقيام بها وإنجازها دون حوار أو مناقشة.

و يأخذ فعل المشاركة أبعادا كثيرة ومتنوعة يتعدى الفعل الآتي لممارسة الأنشطة لأنه يتصل

بتحريك ذات الفرد/العضو وإخراجها من فردانيتها ومن سلبيتها إلى مساهمتها في الفعل الجماعي انطلاقا من الممارسة الجمعوية العادية أو الاستثنائية والخدماتية إلى المشاركة الفعلية في الحركية المجتمعية المساهمة في الفعل المدني العام وخاصة بالنسبة للشباب، حيث يتمرسون على المشاركة المدنية التي تجعلهم أكثر إيجابية وتضعهم على سكة تحمل المسؤولية وعلى إثبات نضجهم الاجتماعي.

كما أن التزام الفرد/العضو حينما يقبل على المشاركة في أي فعل أو نشاط، يعني أنه أصبح منتجا وليس مستهلكا لما يقدم له، فحينما يناقش ويبدي رأيه، ويسجل ملاحظاته وتحفظاته أو يعلن اعتراضه يكون يمارس استقلاليته في الرأي وحينما يلتزم بعد ذلك بالقيام بما يطلب منه أو بما هو مسؤول عنه فإنما يظهر على نضجه وإيجابيات على أن هذه التربية الجمعوية بأسسها وبمبادئها إنما هي تربية على الديمقراطية تربية على التعامل مع الآخر وقبوله وتربية على النقد وعلى الحوار وعلى الاعتراف بالخطأ وبتقديم النقد الذاتي وعلى الإيمان بجدية وأهمية العمل الجماعي والتعاون والتنسيق مع الأطراف الأخرى المساهمة في الفعل الاجتماعي باختلاف مشاريعها وتخصصاتها.

الخاتمة: يشكل الفرد المواطن محور عملية المواطنة وما يستحضره ذلك من حتمية قدرته على المشاركة المجتمعية بفعالية واستمرارية، وأصبح هذا الدور لصيقا أكثر بجمعيات المجتمع المدني على اعتبار أنها تحمل في داخلها مجموعة من القيم التي يمتثلها جميع أعضائها وعلى الفئات التي تستهدفها في المجتمع ككل، من مثل: قيم الشراكة، التضامن، احترام الرأي الآخر، خدمة الصالح العام، التسامح وكذا التداول و غيره، هاته القيم التي تشكل في مجموعها قيما مواطناتيةً وقاعدة صلبة لأية عملية انتقال قيمي على مستوى المجتمعات، و يكفل العمل الجمعوي انتقالها انتقالا صحيا وحقيقيا ينتج في الأخير مجتمعا متقدما و يحقق الرفاه الاجتماعي للأفراد بعد ذلك.

قائمـــــــــــــة المصـــــــــــــادر و ال

[1] - ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، بيروت ، مادة (و ط ن) ، د. ت.

[2] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، الصحاح ، المركز العربي للثقافة والعلوم ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، مادة (و ط ن)، د. ت.

[3] الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، الرياض، 1996 ، ص 311.

[4] أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة ،1999، ص 5.

[5] محمد غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995 ، ص 56.

[6] علي خليفة الكواري، الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (30) ، ط 3 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2004 ، ص 77.

[7] عاطف الغمري، المواطنة..والهوية الوطنية، جريدة الأهرام المصرية، العدد 43920، السنة 131، 2007.

[8] أحمد زكي، بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 60.

[9] أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص 5 .

[10] علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة القومية، مجلة المستقبل العربي، عدد 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2001، ص 66.

[11] السيد يسين، الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي، ط 1 ، دار ميريت ، القاهرة ، 2005 ، ص 68 .

[12] نافع، عبدالمنعم عبدالمنعم (2005) وعى طلاب التعليم الأساسى بمبادئ المواطنة، دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق، العدد 50، مايو 2005، ص281.

[13] السيد، عبد الفتاح جودة، وإسماعيل،طلعت حسينى (2010) دور الجامعة فى توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، كلية التربية جامعة الزقازيق، العدد 66، الجزء الثاني، يناير، ص30.

[14] سكران، محمد (2010) التربية وتنمية ثقافة المواطنة، مجلة رابطة التربية الحديثة، السنة الثالثة، العدد الثامن، سبتمبر، ص 162.

[15] لاشين، محمد عبدالحميد، والجمال، رانيا عبدالمعز (2010) رؤية عالمية لمعايير المواطنة فى التعليم، النموذج الأوربى، المؤتمر العلمى الثامن عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة (تطوير التعليم فى الوطن العربى)، كلية التربية جامعة بنى سويف، ص185.

[16] فرج، هانى عبد الستار التربية والمواطنة دراسة تحليلية ، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد الخامس والثلاثون، المركز العربي للتعليم والتنمية، سنة 2004، ص13.

[17] نجلاء عبد الحميد راتب، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري: دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح ، مركز المحروسة للنشر ، القاهرة ، 1999، ص 57.

[18] علي أسعد وطفة، نسق الانتماء الاجتماعي وأولوياته في المجتمع الكويتي المعاصر: مقاربة سوسيولوجية في جدل الانتماءات الاجتماعية واتجاهاتها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، مجلس النشر العلمي في الكويت ، العدد 108، السنة 29، 2003، ص133.

[19] مدكور، إبراهيم وآخرون (1975) معجم العلوم الاجتماعية، أشرف على إخراجه مجمع اللغة العربية بالاشتراك مع مركز تبادل القيم الثقافية ومنظمة اليونسكو، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص235.

[20] ذبيان، سامي وآخرون (1990) قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ص415.

[21] Longstaff, S.A (1998). Democratic Education and the Curriculum Safety - net : a tantalising illusion ?, Journal of Philosophy of Education, Vol. 23, No. 1, PP. 96-107.

[22] آفاق الديموقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية، أعمال الندوة الفكرية التي أقيمت في فرع النمسا للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في الفترة من 28-30 سبتمبر 1990، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1991، ص71 المصدر نفسه، ص 138.

[23] خير الدين عبد اللطيف محمد، اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 2005، ص ص 108، 109.

[24] مجلة المستقبل العربي، عدد 197، ص5.

[25] Jurgen Habermas ,Droit et démocratie, Entre faits et normes ,Paris ,Gallimard,1977,p394.

[26] La société civile en Amérique Latine , et au Caraïbes , Rapport préparé par l'instituto de relationes Europeo-Latinoamericanas (IRELA) à l'intention du comité économique et sociale Européen (CES) introduction, p25.

[27] الأمل، نشرة تصدر عن جمعية الألفية الثالثة رقم 18 عدد خاص حول ثقافة الجمعيات.

[28] محمد، جسوس، سؤال العمل الجمعوي ، جريدة الاشتراكي العدد 6916، الخميس 18 يوليوز 2002، ص 6.

[29] فوزي، بوخريص ، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، إفريقيا الشرق 2013، ص 23.

[30] لطاد ليندة، "المجتمع المدني: المفهوم والأبعاد"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية(الجزائر:جامعة الجزائر،8-7 ديسمبر 2011)، ص 38.

[31] بياضي مجي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودورها في التنمية السياسية، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة بسكرة، 2012-2011)، ص 84 .

[32] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة.19 .

[33] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 79-71 المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في ديسمبر 1971.

[34] صالح زياني،" تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجمعوية في الجزائر،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديسمبر، 2007.ص 36.

[35] أعراج سليمان، "موقع المجتمع المدني ضمن مسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية(الجزائر:جامعة الجزائر،8-7 ديسمبر 2011).ص 116.

[36] جمال بصيري، واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي_ دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية،(مذكرة ماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2007-2006).ص ص 110-111.

الترتيب الأبجدي للمراجع باللغة العربية

1- _ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، بيروت ، مادة (و ط ن) ، د. ت.

2- آفاق الديموقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية، أعمال الندوة الفكرية التي أقيمت في فرع النمسا للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في الفترة من 28-30 سبتمبر 1990. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1991.

3- الأمل، نشرة تصدر عن جمعية الألفية الثالثة رقم 18 عدد خاص حول ثقافة الجمعيات.

4- أعراج، سليمان، "موقع المجتمع المدني ضمن مسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية(الجزائر:جامعة الجزائر،8-7 ديسمبر 2011).

5- بدوي، أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت،1982.

6- بوخريص، فوزي، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، إفريقيا الشرق 2013.

7- بياضي، محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودورها في التنمية السياسية، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة بسكرة،2012-2011).

8- بصيري، جمال، واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي_ دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية،(مذكرة ماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2007-2006).

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 79-71 المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في ديسمبر 1971

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة.19 .

10- جسوس، محمد، سؤال العمل الجمعوي، جريدة الاشتراكي العدد 6916، الخميس 18 يوليوز 2002.

11- الدجاني، أحمد صدقي مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، 1999.

13- ذبيان، سامي وآخرون (1990) قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لندن: رياض الريس للكتب والنشر.

14- راتب، نجلاء عبد الحميد، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري: دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح ، مركز المحروسة للنشر ، القاهرة، 1999.

15- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، الصحاح ، المركز العربي للثقافة والعلوم ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، مادة (و ط ن)، د. ت

16- زياني، صالح، "تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديسمبر، 2007.

17- سكران، محمد، التربية وتنمية ثقافة المواطنة، مجلة رابطة التربية الحديثة، السنة الثالثة، العدد الثامن، سبتمبر، 2010.

18- السيد، يسين، الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي، ط 1 ، دار ميريت ، القاهرة ، 2005 .

19- السيد، عبد الفتاح جودة، وإسماعيل،طلعت حسينى، دور الجامعة فى توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، كلية التربية جامعة الزقازيق، العدد 66، الجزء الثاني، يناير، 2010.

20- عبد اللطيف، خير الدين، محمد، اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005.

21- الغمري، عاطف ، المواطنة..والهوية الوطنية، جريدة الأهرام المصرية، العدد 43920، السنة 131 ، 2007.

22- غيث، محمد، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

23- فرج، هانى عبد الستار، التربية والمواطنة دراسة تحليلية ، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد الخامس والثلاثون، المركز العربي للتعليم والتنمية، سنة 2004.

24- الكواري، علي خليفة، الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (30) ، ط 3 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2004 .

25- الكواري، علي خليفة، مفهوم المواطنة في الدولة القومية، مجلة المستقبل العربي، عدد 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2001.

26- لاشين، محمد عبدالحميد؛ والجمال، رانيا عبدالمعز، رؤية عالمية لمعايير المواطنة فى التعليم، النموذج الأوربى، المؤتمر العلمى الثامن عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة (تطوير التعليم فى الوطن العربى)، كلية التربية جامعة بنى سويف، 2010.

27- لطاد، ليندة، "المجتمع المدني: المفهوم والأبعاد"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية(الجزائر:جامعة الجزائر،8-7 ديسمبر 2011).

28- مدكور، إبراهيم وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، اشرف على إخراجه مجمع اللغة العربية بالاشتراك مع مركز تبادل القيم الثقافية ومنظمة اليونسكو، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

29- مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

30- الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، الرياض ،1996 .

31- نافع، عبدالمنعم، وعى طلاب التعليم الأساسى بمبادئ المواطنة، دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق، العدد 50، مايو 2005.

32- وطفة، علي أسعد، نسق الانتماء الاجتماعي وأولوياته في المجتمع الكويتي المعاصر : مقاربة سوسيولوجية في جدل الانتماءات الاجتماعية واتجاهاتها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، مجلس النشر العلمي في الكويت ، العدد 108، السنة 29، 2003.

الترتيب الأبجدي للمراجع باللغة الأجنبية

33- Jurgen Habermas ,Droit et démocratie, Entre faits et normes ,Paris ,Gallimard,1977.

34- La société civile en Amérique Latine , et au Caraïbes , Rapport préparé par l'instituto de relationes Europeo-Latinoamericanas (IRELA) à l'intention du comité économique et sociale Européen (CES) introduction.

35- Longstaff, S.A (1998). Democratic Education and the Curriculum Safety - net : a tantalising illusion ?, Journal of Philosophy of Education, Vol. 23, No. 1.